

المقاولاتية الثقافية كآلية لتعزيز الاقتصاد الثقافي في الجزائر -دراسة تحليلية مع الإشارة إلى الصناعة السينماتوغرافية-

Cultural Entrepreneurship as a Mechanism for Enhancing the Cultural Economy in Algeria: An Analytical Study with Reference to the Cinematographic Industry

محمد فرحي¹، جمال صادفي²، محمد زبير³

¹ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، m.farhi@univ-dbkm.dz

² جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، d.sadfi@univ-dbkm.dz

³ جامعة احمد بن يحيى الونشريسي بتيسمسيلت (الجزائر)، mohamed.zobir@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 01 / 06 / 2026

تاريخ القبول: 21 / 05 / 2026

تاريخ الاستلام: 23 / 02 / 2026

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية المقاولاتية الثقافية كآلية تعزز من الاقتصاد الثقافي في الجزائر، ذلك باستعمال المنهج الوصفي قصد وصف ما تم جمعه من المسح المكتبي من دراسات ذات الصلة، وتحليلها وفق الحاجة من فحواها، لتصل الدراسة إلى عدة نتائج منها تلك المبررات التي تخص ثراء الجزائر بالموورث الثقافي المتنوع، يستدعي الأمر عون اقتصادي ممثل في المقاولاتية الثقافية تعتمد على مقال ثقافي يقتنص الفرص، مستعملا الصناعة السينماتوغرافية كآلية ترويج للمنتجات (سلع/خدمات) ثقافية وغير ثقافية، ومن ثم تحقيق التنوع في مصادر الدخل من مدخل الاقتصاد الثقافي.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية الثقافية، الصناعة السينماتوغرافية، الاقتصاد الثقافي.

تصنيف JEL : A130؛ O350؛ Z110 .

Abstract:

This study aimed to demonstrate the importance of cultural entrepreneurship as a mechanism that promotes the cultural economy in Algeria, by using the descriptive method to describe what was collected from the desk survey of related studies, and to analyze them according to the need for their content. The study reached several results, including the justifications related to Algeria's richness in diverse cultural heritage,

which calls for economic assistance represented by cultural entrepreneurship, which depends on a cultural entrepreneur who seizes opportunities, using the film industry as a mechanism for promoting cultural and non-cultural products (goods/services), and thus achieving diversification in sources of income from the perspective of the cultural economy.

Keywords: Cultural entrepreneurship, the film industry, the cultural economy.

Jel Classification Codes : A130؛ O350؛ Z110.

1. مقدمة :

أخذت المقاولاتية حيزا من الاهتمام ولازالت كذلك، ذلك نتيجة أهميتها والاهداف التي ترتبت عنها في ظل ظروف بيئية معقدة متقلبة بين السلوك البشري وما ينتج عنه من جهة، وعوامل الانتاج الأخرى المتاحة من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي توليفة مقاولاتية تربط في طياتها بين شخص المقاول وفرصة كامنة في تلك البيئة وجب اقتناصها في مقابل اتاحية ظروف توليدها وتحقيقها.

فالتنوع الاقتصادي ليس مقتصرًا أو لم يصبح منحصرًا في مخرجات تقليدية وإنما أوجدت مفاهيم أخرى جديدة تندرج ضمن اقتصاد المعرفة، الأخضر (البيئي)، الرقمي، الأزرق، البنفسجي، ... الخ بالإضافة إلى الثقافي، هذا الأخير الذي استخدمت فيه عدة مداخل انتاجية أو صناعية من بينها الصناعة السينماتوغرافية، هذه الآلية التي اريد من خلالها تمرير محتويات مباشرة تتعلق بأصل المحتوى السينمائي بمعية رسائل أخرى ضمنية أو غير مباشرة تتعلق بالهوية الثقافية أو منتجات محلية مادية كانت أو معنوية، ذلك خدمة لنوع من الاقتصاد مسمى بالاقتصاد الثقافي.

1.1 إشكالية البحث:

يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل وتعزيز الاقتصاد الثقافي في الجزائر؟

2.1 فرضيات البحث: كإجابة أولية يمكن صياغة الفرضية الآتية: يمكن تفعيل وتعزيز الاقتصاد

الثقافي في الجزائر من مدخل المقاولاتية في المجال الثقافي والصناعة السينماتوغرافية.

3.1 أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

— محاولة تقديم مفاهيم عن المقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية وما له صلة بهما؛

— التعرض إلى أهمية المقاولاتية في القطاع الثقافي بمعية الصناعة السينماتوغرافية؛

- محاولة التعرض إلى مختلف المفاهيم ذات الصلة بالاقتصاد الثقافي، مع التطرق إلى أهم مبررات الاستعانة بالمقاولاتية الثقافية مع الإشارة إلى الصناعة السينماتوغرافية قصد تفعيل وتعزيز هذا النوع من الاقتصاد؛

- محاولة التعرض إلى أهم الآليات والسبل المؤدية إلى تفعيل المقاولاتية الثقافية، بالإضافة إلى الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر خاصة في ظل القوانين الصادرة في سنتي 2024، و 2025.

4.1 أهمية البحث:

تستشف الدراسة أهميتها من المكانة التي منيت بها الصناعة الثقافية والسينماتوغرافية على اختلاف أنواعها وشعبها، ذلك نتيجة لأثر على مداخل التنمية الثلاث والمثلة أساسا في الشق الاقتصادي، البيئي والاجتماعي من جهة، والمقاولاتية في ذات الاختصاص من جهة أخرى، وهذا قصد تحقيق التنوع الاقتصادي المترتب عن مخرجات الاقتصاد الثقافي المختلفة.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

ومن أجل الوقوف على وقائع الدراسة، واستثارة مضمونها من الأدبيات النظرية استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي، ذلك عبر استجماع معطيات عن متغيري الدراسة من خلال ما ورد في دهايز المسح المكتبي، قصد وصفها وتحليل محتواها حسب الحاجة من فحواها.

6.1 هيكل البحث:

تم تقسيم دراستنا هذه إلى محورين، أولهما خصص لكل ما جاء في حق متغير المقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية، بمعية الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغير الاقتصاد الثقافي، أما المحور الثاني حصر فيه بحمل المفاهيم ذات الصلة بأهمية المتغير الأول في تفعيل وتعزيز الاقتصاد الثقافي، مع التطرق ضمنه إلى أهم الآليات التي لها شأن في تحقيق المقاولاتية الثقافية إضافة إلى الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (رزاي و توام، 2022)، حول: "الصناعة السينمائية كركيزة لتعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي في الجزائر"، والتي أشارت فيها إلى مفهوم الاقتصاد البنفسجي، وكذا الصناعة السينمائية على المستوى الدولي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص على مستوى الجزائر، لأجل تبيان تلك التحديات الناجمة عن تلك العوائق من أجل مواجهتها، وكذا تحديد طبيعة العلاقة القائمة بينهما، لتتوصل الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها اعتماد الاقتصاد البنفسجي على المورد الثقافي، كعنصر محوري تقوم عليه

باقي الركائز الاقتصادية والاجتماعية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى نتيجة مهمة تمثلت في وجود دور مهم للصناعة السينمائية في تعزيز بعد تفعيل الاقتصاد البنفسجي، ذلك عبر مواردها الثقافية والحضارية. توافقت الدراسة ودراستنا من حيث أهمية الصناعة السينمائية في تحقيق المكاسب الاقتصادية، الاجتماعية وكذا البيئية بالجزائر عبر محتوى يخدم تلك الجوانب، إلا أن دراستنا ركزت على الاقتصاد الثقافي، كما أردنا وضع دعامة تخدم الصناعة الثقافية والسينماتوغرافية ممثلة في المقاولاتية.

2.7.1 دراسة (بداوي و مرابط ، 2023)، حول: "فلسفة المقاولاتية الثقافية في الجزائر -نحو تفعيل دور الثقافة في التنمية الاقتصادية-"، والتي أبرزت مفهوم المقاولاتية في الشق الثقافي وتبيان أثرها على التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بحيث حثت الدراسة على الاستثمار في المجال الثقافي حسب مخرجات العديد من الدراسات التي نوهت بوجود عائدات مؤكدة يمكن الاستناد عليها في عملية التنويع الاقتصادي أو كمورد مادي ومعنوي يضاف إلى هذا الأخير.

وباعتبار الجزائر لها موارد ثقافية مختلفة، ومواهب يمكن استغلالها في شتى المجالات الثقافية منها ما يتعلق بالصناعة السينماتوغرافية، نشر الكتب، الحرف التقليدية وغيرها من المخرجات الثقافية التي تنطوي في ذات الاختصاص، الأمر الذي يدعو إلى اقتحام هذا المجال واستكشاف الفرص من قبل شخص المقاول.

لتتوافق بذلك دراستنا والدراسة المقارنة على أهمية المقاولاتية في المجال الثقافي الذي له أثر على التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية بالجزائر، إلا أن دراستنا ركزت على المقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية، مع تعزيز الاقتصاد الثقافي من مدخل المقاولاتية الثقافية.

3.7.1 دراسة (KOBIBI, 2024)، حول: "Reality and prospects of the film

industry in Algeria: A Comparative Study"، والتي ركزت على تقديم تقييم عام عن الصناعة السينمائية في الجزائر، باعتبارها إحدى الصناعات المعنوية المهمة، وذلك من خلال حجم الإنتاج السنوي، بمعية مؤشرات أخرى، قورنت مع نظيرتها المصرية، كما أشارت الدراسة أيضا على مختلف التحديات التي تواجه الصناعة السينمائية الجزائرية وآفاقها المستقبلية.

لتتوافق دراستنا والدراسة المقارنة من حيث التعرض إلى الصناعة السينمائية بالجزائر، التي يمكن الاستفادة منها من أجل النهوض بهذا القطاع، إلا أن دراستنا ذهبت إلى استخدام آلية المقاولاتية الثقافية

وما لها من إضافات على واقع المؤسسات على اختلاف طبيعتها، ومن ثم إرساء وتعزيز ما يسمى بالاقتصاد الثقافي كمورد آخر يساهم في التنوع الاقتصادي.

4.7.1 دراسة (حسني ، 2025)، حول: "التفاعل بين السينما الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية الناشئة: تحليل شمولي في السياقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية النفسية والثقافية"، والتي اخذ فيها الباحث ربط العلاقة وتحديد طبيعتها بين الإنتاج السينمائي والمؤسسات الاقتصادية ذات الطابع المقاولاتي والناشئة بالجزائر، في ظل تعقيدات مختلفة، قصد الاستفادة منها في رفع مستوى الوعي الثقافي خدمة للمجتمع والحفاظ على مبادئه، ثوابته، مقوماته وتركيبته، بالإضافة إلى تحقيق تنوع اقتصادي عبر المجال الثقافي.

لتتوافق الدراسة محل المقارنة مع دراستنا من حيث مساهمة المؤسسات الاقتصادية ذات المنتج (سلعة/خدمة) الثقافي في تحقيق التنوع في الإيرادات المالية، مع تقليص فاتورة الاستيراد لذات المنتجات في المقابل، مع تحقيق غايات أخرى معنوية، إلا أن دراستنا ركزت على فلسفة المقاولاتية كآلية تفعل وتعزز الاقتصاد الثقافي بالجزائر، مع توظيف الصناعة السينماتوغرافية كمدخل يستفاد منه في الترويج بشكل مستدام لمختلف المنتجات الثقافية الجزائرية محليا ودوليا.

5.7.1 دراسة (Lakehal، 2025)، حول: "Assessing the Role of the Film Industry within the U.S. Media and Entertainment Sector and Its Economic Contributions"، التي أراد من خلالها الباحث تبيان أهمية الصناعة السينمائية كمورد لتنوع اقتصادي ودرجة تأثيرها على الاقتصاد الوطني وأخذ مكانة عالمية تعكس رسائل محتوى تلك الصناعة، مستدلا بصناعة السينما الأمريكية، مؤكدا عبر ذات الدراسة مرونتها وقدرتها على التكيف في ظل التغيرات التكنولوجية المعقدة، كما أكدت الدراسة في خاتمته على ان الصناعة السينمائية لا تقتصر فقط على الجانب الفني أو الترفيهي فقط، وإنما تعد محرك هام يستفيد منه الاقتصاد الأمريكي.

2. الأدبيات النظرية للمقاولاتية الثقافية، الصناعة السينماتوغرافية والاقتصاد الثقافي

من أجل تبيان متغيري الدراسة، سنحاول في الآتي استشارة أهم النقاط المتعلقة بالمقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية، بمعية التعرض إلى أهم النقاط المتعلقة بالاقتصاد الثقافي.

1.2 الأدبيات النظرية للمقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية

قبل الخوض في حيثيات ما جاء في المقاولاتية الثقافية والسينماتوغرافية لابد من المرور أولا على مفهوم المقاولاتية، هذه الأخيرة التي أخذت حيزا واسعا من الاهتمام نتيجة لأهمية مخرجاتها التي اعترف بها الرواد والباحثين ولعل أهم ما جاء في تعريفها نجد بأنها: "عملية الاستحداث أو البدء في إنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة في السوق بهدف تقديم قيمة معينة" (بوزيان الرحامي ، 2022، صفحة 03)، كما عرفت أيضا بأنها: "هي العملية التي من خلالها فرد، أو مجموعة من الأفراد يستخدمون جهدا منظما، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الابداع (innovation) والتفرد (uniqueness)". (محمد العلي و صالح النجار، 2019، صفحة 29).

تبعا لما عرف نجد بأن للمقاولاتية لها ركيزتين أساسيتين أولاهما ممثلة في شخص المقاول أو فريق المقاولاتية، وثانيهما في الفرص التي يمكن اقتناصها وبلورتها في فكرة تتصف بالإبداع، والتفرد، والواقعية، في ظل بيئة يكتنفها الغموض، تقابلها مخاطرة قد تفضي به إلى فشل فكرته أو نجاح يستطيع من خلاله تحصيل عوائد مالية، مادية، ومعنوية سواء تعلق الأمر بشخصه أو مجتمعه، ذلك في حدود تلك العائدات. فعند تدويل منتجات المقاولاتية، وتصبح قادرة على اجتياز الحدود المحلية، أي تدويل السلع او الخدمات أو كليهما معا، من خلال اكتشاف الفرص واقتناصها ووضع توليفة تربطها بمنتج له قيمة مضافة تحل مشكلة في السوق الدولي. (Ben Mahrouche, 2022, p. 14)

واستنادا لما قدم حول المقاولاتية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاطها في المجال الثقافي، يمكن القول بأن المقاولاتية الثقافية هي: "تشتغل وتبنى مشاريع ثقافية في مختلف مجالات الثقافة من صناعة ثقافية وإبداعية مثل (الطباعة والنشر، الموسيقى المسجلة، السينما، والسمعي البصري، الاعلام والصحافة، الحرف اليدوية، والتراث الثقافي وغيرها) من قطاعات الثقافة التي يؤدي الاستثمار فيها والاهتمام بها إلى تحقيق التنمية المستدامة، سواء على مستوى اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي" (بدوي و مرابط ، 2023، صفحة 450) ، لهذا يمكن اعتبار المقاولاتية الثقافية بأنها نشاط متخصص في إنشاء أعمال ثقافية مع طرح منتجات وخدمات ثقافية في السوق تتميز بالإبداع

والابتكار، لها قيمة في الوسط الثقافي، هذا بالإضافة إلى تحقيق وتوليد إيرادات مالية. (dobrev & ivanov, 2020, p. 23)

كما يقصد بالصناعة السينماتوغرافية تلك: "المؤسسات التجارية والتقنية التي تدخل في عملية إنتاج الأفلام ويشتمل ذلك على شركات الإنتاج واستوديوهات الأفلام والتصوير السينمائي وتحريك الصور ومهرجانات الأفلام والتوزيع والممثلين والمخرجين وغير ذلك من المدخلات" (قادم، 2021، الصفحات 586-587)، فحسب القانون رقم: 24-07 الصادر في 29 أفريل من سنة 2024 والذي يعنى بالصناعة السينماتوغرافية حسب ما جاء في المادة الثانية منه بأنها: "مجموع العمليات الإنتاجية والخدماتية المتكاملة والمتراصة التي تساهم في انجاز أفلام سينمائية" (الجريدة الرسمية، 2024، صفحة 05)، إذن، فإن للصناعة السينماتوغرافية دور اقتصادي بحكم أنها مؤسسة تجارية أو إنتاجية أو كليهما، تستخدم فيها مدخلات مختلفة من بينها موارد تقنية، مالية وبشرية وغيرها تكون متكاملة ومتراصة فيما بينها لأجل الحصول على مخرجات في شكل أفلام سينمائية لها أثر اقتصادي، اجتماعي وبيئي.

2.2 الأدبيات النظرية للاقتصاد الثقافي:

عرف الاقتصاد الثقافي على أنه: "يرتكز على مجموعة من الآليات المرتبطة بالتعبيرات والأنشطة الثقافية المساهمة في السوق الاقتصادية عبر استراتيجيات إنتاج وتوزيع الخدمات الثقافية، حيث يتم استغلال التراث وإنتاج الثقافة وترتكز عملية الاستغلال الثقافي على تعزيز عناصر الجذب السياحي والتنوع الثقافي" (مهدي، 2023، صفحة 20)، كما عرف أيضا على أنه: "تفاعل الأنشطة البشرية مع التقنيات الجديدة، والأشكال الفنية المختلفة، والمعرفة، والابداع" (SKVARCIANY & ASTIKĖ, 2021, p. 03)، أيضا : "هو الذي يتعامل مع المنتج الثقافي كسلعة أو خدمة" (دبي، درويش، و جيدي، 2021، صفحة 10)

واستنادا على ما قدم من التعريفين أعلاه يمكن القول بأن للثقافة دور مهم في الاقتصاد الثقافي بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، ولا يمكن أيضا أن يكون دورها ثانوي، بحيث تستخدم جل الموارد الثقافية بمعىة

مدخلات أخرى لها صلة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقدم عليه المقاول باستخدام المعارف اللازمة من أجل الابداع والابتكار فيها، قصد تقديم مخرجات لها قيمة في السوق تحل مشكلة من جهة ويستفيد منها المجتمع ثقافيا، اقتصاديا وبيئيا من جهة أخرى.

ففي كثير من الأحيان ترتبط السياسات التي تزيد من التأثير الثقافي على الدول باستراتيجيات تعمل على تطوير "الصناعات الإبداعية" مثل: السينما، صناعة الدراما التلفزيونية، ألعاب الفيديو، أعمال النشر... الخ، التي يقصد من ورائها زيادة تصدير منتجات ذات صلة، باستخدام أعمال ثقافية وأدوات تقنية عالية الجودة، التي تحددها اعتبارات ثقافية، تجارية وإمكانات تكنولوجية تشكل بذلك إطار معين للمبدعين (المقاولين) والتي يلتمس أثرها في مخرجات أعمالهم أو منتجاتهم. (Paksiutov, 2021, pp. 114-116).

1.2.2 أهم مجالات تطبيق الاقتصاد الثقافي

من بين أهم النشاطات التي يمكن أن تنزوي تحت مظلة الاقتصاد الثقافي نجد: التصميم، الأزياء، الإعلان، الهندسة المعمارية، والفنون الزخرفية والحرفية، المتاحف، والسياحة الثقافية، الصناعات التقليدية، والوسائط المتعددة وألعاب الفيديو والكمبيوتر، والموسيقى، والتسجيل الصوتي، والفنون الادائية والترفيهية، والفنون البصرية، والادب، الطباعة ونشر الكتب والصناعة السينماتوغرافية وغيرها من الصناعات الثقافية الإبداعية. (Yatsko, 2020, p. 194).

وبغية إيصال فكرة عن تلك المنتجات الثقافية على اختلاف طبيعتها محليا ودوليا يجب الاستعانة بالصناعة السينماتوغرافية باستخدام آلية المقاولاتية بها، ذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية على اختلاف مداخلها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

فآلية المقاولاتية الثقافية في الصناعة السينماتوغرافية لها عدة أدوار على غرار تقديم المحتوى المراد إنتاجه، بيعه والاستفادة منه ماليا، يضاف لها دور آخر يتعلق بالدعاية والشهار والترويج لمنتجات نجدها في خضم المحتوى السينمائي، مع تغطية إعلامية وحملات تسويقية مصاحبة تجوب مختلف دول العالم ينتظر

منها التعريف بالمنتجات الثقافية المحلية المختلفة، وصناعة على إثرها صورة ذهنية تحمل خرائط ذهنية لأجل اقتنائها والاستفادة منها، ومن ثم يتم تدويل المنتجات المحلية، خاصة تلك التي لا تعتمد على النقل المادي.

3. المقاولاتية الثقافية كآلية لتعزيز الاقتصاد الثقافي بالجزائر.

بناء على ما قدم ناحية الاقتصاد الثقافي والأنشطة التي يمكن الخوض فيها، نجد:

1.3 مبررات استخدام المقاولاتية في الصناعة السينماتوغرافية لتعزيز الاقتصاد الثقافي

لعل من بين أهم تلك المبررات نجد: (بداوي و مرابط ، 2023، الصفحات 454-456)

- اعتبار المقل في القطاع الثقافي محرك أساسي للتنمية كغيرها من القطاعات التي أثبت نجاعته بها؛
- تقديم أعمال قائمة على الابتكار والابداع، تصنع فارق في المنافسة المحلية والدولية؛
- تقديم حلول تشغيلية بديلة متنوعة عن سابقتها، خاصة في ظل توفر تكنولوجيا متقدمة؛
- تقديم الأفكار الجديدة المتجددة والقابلة للتجديد يساهم في صناعة محتوى يدعم تماسك المجتمع انطلاقا من الالتفاف بالثقافة المحلية الأصيلة؛
- العمل على الرفع من الصادرات من المنتجات الثقافية المادية منها والمعنوية؛
- تقديم منتجات ثقافية تخدم السياحة حسب طبيعة تلك المنتجات والسياحة المراد الولوج إليها في ظل تنوع الموارد الثقافية، مع إعطائها لمسة المقل الثقافي؛
- المنتجات الجديدة المبنية على الأفكار الإبداعية تمكن من الولوج إلى الأسواق الدولية، خاصة مع توظيف المقاولاتية صناعة سينماتوغرافية تروج لتلك المنتجات؛
- هناك بعض الأعمال الثقافية عند تدويلها لا تحتاج إلى النقل المادي، بل إلى الجودة التي تمكنها من المنافسة، وهذا يمكن توفره إذا ما انتقلنا إلى المقاولاتية الثقافية؛

وأبضا نجد مبررات أخرى تتمثل في الاستفادة من كل ما تم بناؤه أو تشييده أو تقديمه من قبل الإنسان وتركه كتراث مادي من منشآت قروية، مباني مدنية، دينية، ذات بعد ثقافي وتاريخي، بالإضافة إلى تلك القطع الفنية النادرة وغيرها من التراث المادي المنقول وغير منقول، وآخر تراث معنوي يشمل عدة

مجالات منها مختلف تلك العادات والتقاليد، جملة المعارف والأفلام والمهارات وغيرها، من خلال آلية السياحة الثقافية التي تمكن من استكشاف ذلك الموروث الثقافي وتقديمه في شكل إبداعي من قبل شخص الما قول الثقافي باستخدام عدة أدوات ترويجية منها تلك المتعلقة بالصناعة السينماتوغرافية. (دراج و عولمي، 2025، صفحة 708)، ذلك باعتبار الترويج السينمائي للموروث الثقافي أحد أكثر الأدوات انتشارا نتيجة لنطاق تغطيتها وانتشارها وقوة تأثيرها، وكذا صناعة صورة ذهنية عن تلك المنتجات الثقافية وغيرها المراد استهدافها والسوق المراد الولوج إليها. (بغزو و بوعامر، 2022، الصفحات 92-93)

وبناء على ما قدم وأهمية المقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية كآلية لتعزيز مكونات الاقتصاد الثقافي، نجد بأن هناك تكامل بينهما ينجر عنه ابداع في يعزز الهوية الاصلية للمجتمع عبر موارده الثقافية، مولدا عوائد مادية ومعنوية يستفاد منها اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الصناعة السينماتوغرافية: "مجرد أداة ترفيهية، بل تعد محركا اقتصاديا يساهم خلق فرص العمل، تعزيز ريادة الأعمال، ودعم نمو المؤسسات الناشئة، كما أن النظريات الاقتصادية المختلفة تبرز أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة، ما يستدعي ضرورة توجيه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية للسينما وتحفيز الابتكار في هذا المجال". (حسني ، 2025، صفحة 95)

كما يمكن إدخال هذه الآلية (المقاولاتية الثقافية في الصناعة السينماتوغرافية) في الشأن السياحي من منطلق مفهوم "السينما السياحية"، ذلك لما لها من أثر في التعريف بالتراث الجزائري والترويج له قصد تعزيز عملية الجذب السياحي ونشر الثقافة السياحية وغيرها من الأدوار، بغية تنشيط تحقيق التنوع في المداخل الاقتصادية عبر ما يسمى بالمجال الثقافي. (شادلي و كحلوش ، 2020، الصفحات 553-554)

ففي سياق الاستعانة بالمقاولاتية في الصناعة السينماتوغرافية كأداة لتعزيز الاقتصاد الثقافي، نجد عدة مبررات منها ما يرتبط ب: (حسني ، 2025، الصفحات 95-97)

- الدعم والرقابة من قبل الحكومة الجزائرية، إذ سعت هذه الأخيرة عبر المؤسسات ذات الصلة من توظيف هذه الأداة بعد الرقابة على المحتوى المراد عرضه، من أجل تقوية وتعزيز الثقافة الجزائرية الأصلية

من جهة، ومن جهة أخرى تقدم تمويل لذات القطاع، إذ شهد 70% من الأفلام التي أنتجت في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2023 مولت من قبل "صندوق دعم الإنتاج"، أما ما تبقى من التمويل حصل عليه بالشراكة مع مؤسسات ناشئة، ذلك ما يعزز دور الحكومة في النهوض بقطاع الثقافة وجعله منتج وله دور فعال في المجتمع، ذلك ما جعل وزارة الثقافة والفنون تعلن عن خطط تجعل من الصناعة السينماتوغرافية دور تحقيق التنوع الاقتصادي، عبر التوجيه إلى الاستثمار في البنى التحتية الرقمية، وطرق تمويل مؤسسات المقاولاتية الناشئة في مجال الثقافة، مع العمل على إيجاد بيئة ملائمة تسهل الشراكة مع القطاع الخاص؛

- تحديات تتعلق بالشق الاقتصادي من آليات التمويل وطبيعة الأعمال المراد انتاجها والتي لها مردود، فكما أسلفنا في الذكر سابقا فإن ما يراوح نسبة 30% من الأفلام المنتجة في الفترة المشار إليها سابقا من تمويل مؤسسات ناشئة، في مقابل 70% منها ممولة من "صندوق دعم الانتاج"، لكن رغم زيادة الاعتماد على تمويل القطاع الخاص كمؤشر مقبول ينتظر الزيادة ولنمو فيه، لكن تبقى البنية التحتية للإنتاج السينمائي، الرقمية منها القرى السينمائية وغيرها من أدوات الإنتاج تبقى ضعيفة جدا، ذلك ما ينعكس على التكلفة، الجودة وخيارات الإنتاج مما يجعلها تتنافس مع أعمال إنتاجية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة دون التقليدية المعروفة؛

- اعتبار الصناعة السينماتوغرافية مرآة تعكس قضايا تتعلق بالثقافة المحلية الأصيلة مثل الأفلام التاريخية وغيرها، التعريف بالمرورث الثقافي الجزائري، وتشجيع من خلاله السياحة على اختلاف أنماطها، كم يمكن تقديم أفكار جديدة تخدم المجتمع الجزائري مثل صفحة الفايسبوك "الجزائر الخضراء"، أترابها ونظيراتها من الصفحات التي تقدم محتوى أصيل يعكس الصورة الحسنة للجزائر مقدمة على إثرها قيم مضافة اقتصادية، اجتماعية وبيئية؛

- اعتبار المنتجات الثقافية ذات رمزية، قيمة وأبعاد تختلف عن تلك المنتجات الواسعة الاستهلاك، الأمر الذي يستدعي عند إنجازها الامام بالمنتج الثقافي (المعرفة)، الدقة، المهارة، الابداع، الابتكار، الفن، تستجمع في ذلك المنتج الثقافي كمخرج أخير، حتى يصبح قادر على التأثير في المستهلك وجعله

مرتبطا بتلك الثقافة والاستمتاع بخلفياتها، هذه العملية تستدعي عدة آليات كالمقاولاتية في الصناعة الثقافية والسينماتوغرافية تساعد كل من التسويق الثقافي، السياحة الثقافية وغيرها من الأدوات، بغية تفسير مضمون تلك المنتجات الثقافية على اختلافها، مع الحفاظ على قيمتها ورمزيتها، وإيجاد على إثر ذلك طلب عليها. (صديقي ، 2015، الصفحات 54-64)

2.3 آليات دعم، تمويل وترقية المقاولاتية الثقافية والصناعة السينماتوغرافية بالجزائر

من بين أهم آليات دعم، تمويل وترقية المقاولاتية والصناعة السينماتوغرافية، بغية تعزيز الاقتصاد الثقافي بالجزائر نجد:

- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية "FNPAAT"، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 93-06 بتاريخ 02 جانفي 1993 الخاص بـ"الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية"، وتطبيقا للمادة 184 من القانون رقم 91-25 ضمن قانون المالية سنة 1992 حسب المادة الأولى من ذات المرسوم، يقوم الصندوق بتمويل نشاطات الصناعة التقليدية، لا سيما نشاطات الصناعة التقليدية التي تدرج ضمن المادة 03، بحيث يبادر إليها أشخاص ذوو جنسية جزائرية، بشكل فردي، تعاونية أو جمعية مع تبيان تخصص ملائم حسب ما جاء في المادة 04 منه، وهذا من أجل الدفع بنشاط الصناعات التقليدية والحرفية من خلال أفكار إبداعية، ابتكارية يقابلها مقال حربي أو مقاولون حرفيون له أو لهم مهارات تمكنهم من تحقيق التنوع الاقتصادي في المجال الثقافي. (حاددة، فلاح، و السعيد ، 2021، صفحة 138)، (الجريدة الرسمية، 1993، الصفحات 11-12).

- الصندوق الوطني للتراث "FNP": تم إصدار قانون تحت رقم 98-04 من سنة 1998، المتعلق بـ"حماية التراث الثقافي"، يضم تسعة فصول بها 108 مادة، تخلصها مواد تعلق بالتعريف وحماية التراث الثقافي، إضافة إلى المادة 87 التي تعنى بتمويل عدة حالات منها صيانة وحفظ وترميم

الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة وإعادة تأهيلها. (بومدين و دليمي، 2017، صفحة 163)،
(الجريدة الرسمية ، 1998، صفحة 17)

- الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب:
فحسب ما ورد في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17-02-2016 يحدد قائمة إيرادات ونفقات
"الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب"، الذي
خصصت نفقاته حسب باب النفقات من ذات القرار إلى "الاعانة العمومية لتطوير الصناعة
السينماتوغرافية"، وإلى "الاعانة العمومية للفنون والآداب". (الجريدة الرسمية ، 2016، الصفحات
26-28).

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA": جاء في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي
رقم: 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر ، 2020، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 96-296 الصادر
في 08-09-1996 "إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، تحدث هيئة ذات طابع خاص
تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، تدعى في صلب
النص "الوكالة"، إلى حين صدور المرسوم التنفيذي رقم: 2-330 المؤرخ في 17-09-2023
المتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 96-296 الصادر في 08-09-1996 والمتضمن "إنشاء الوكالة
الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونها الأساسي"، والتي نجد من أنشطتها الأساسية
"التكوين"، "المرافقة"، و"التمويل"، ذلك قصد نشر الفكر المقاولاتي وتطوير مهارات ومعارف
الشباب حاملتي المشاريع، من خلال تقديم دورات تكوينية مع شركائها "مركز تطوير المقاولاتية" في
الجامعة أو مراكز التكوين المهني والتمهين، ثم تقديم خدمة المرافقة، ليمنح تمويل وفق صيغ تمويلية
مختلفة، وامتيازات أخرى منها جبائية حسب التنظيم التشريعي الساري. (الجريدة الرسمية ، 2020،
صفحة 09)، (الجريدة الرسمية ، 2023، صفحة 08)، (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
NESDA، 2025)

- مراكز تطوير المقاولاتية "CDE" و "CDE-PF": بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 سبتمبر 2024 الذي ينص على إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "مراكز تطوير المقاولاتية" "CDE"، والتي تتكون من ثلاث فروع هي: "التحسيس والتوجيه"، "التكوين"، "المراقبة والمتابعة"، ذلك من أجل تحسيس، توجيه، تكوين ومرافقة الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، حاملي المشاريع قصد تجسيد وتنفيذ مشاريعهم انطلاقاً من أفكارهم التي تتميز بالإبداع والابتكار القابلة للتطبيق. (الجريدة الرسمية ، 2024، الصفحات 12-13)، بالإضافة إلى محاولة تمكين حاملي المشاريع ذات الطابع المقاولاتي في قطاع التعليم والتكوين المهني. (الدهي و بوكميش، 2024، الصفحات 121-122)، (cde-FP، 2025)
- حاضنات الأعمال "business incubators": فحسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال" تدعى في صلب النص "اللجنة الوطنية"، مع تحديد مهامها، وتشكيلتها وسيرها، (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 10)، إذ تعمل حاضنة الأعمال باحتضان، ومرافقة المؤسسات الناشئة المتولدة عن أفكار إبداعية وابتكارية من قبل شخص يحمل مهارات أولية تؤهله لقيادة هذه المؤسسة خلال فترة حضانتها، وبعدها. (بعوش، 2023، صفحة 236)، كما تم اصدار في ذات السياق القرار رقم: 008 المؤرخ في 23-02-2025، الذي يعدل ويتمم القرار رقم 1275 بتاريخ ل: 25 سبتمبر سنة 2022، والذي يهدف من خلال المادة الأولى منه تحديد كفايات إعداد الطالب مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية "مشروع مؤسسة اقتصادية"، ذلك من أجل إيجاد جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم النية للتوجه نحو ريادة الأعمال وخلق المؤسسات الناشئة أو المؤسسات المصغرة أو أي شكل آخر من المؤسسات الاقتصادية من أجل خلق التنوع الاقتصادي والثروة حسب المادة الثانية منه، بالإضافة إلى مناصب العمل في عدة مجالات منها الاقتصاد الثقافي. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2025، صفحة 506).

إضافة إلى ما تم التطرق إليه، توجد آليات لها صلة بالدعم ومرافقة المشاريع الاستثمارية في عدة مجالات منها ما يتعلق بالقطاع الثقافي نذكر منها الآتي: "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، "ANGEM"، من بين أهدافه تنمية روح المقاولاتية، تكوين حاملي المشاريع ومرافقتهم قصد مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية عبر أنشطة مختلفة منها الصناعات التقليدية والحرف. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2025)، "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، "ANDI"، التي من مهامها استقبال، متابعة ومساعدة المستثمرين واعلامهم عبر قنوات معلومة عن أي مستجد، قصد المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية. (وزارة الصناعة، 2025)، (بلحاج، 2023، صفحة 235)، "الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي"، "ANAE"، التي تهدف إلى تنشيط الأنشطة الاقتصادية الجديدة ضمن النشاطات المؤهلة، لا سيما في مجال الرقمنة، قصد تمكين الشباب من الوصول إلى العمل الحر وتوجيههم نحو الاقتصاد الرسمي. (الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، 2025).

- الصندوق الوطني لتطوير الصناعة السينماتوغرافية وتقنياتها: لقد جاء في القانون 24-07 المؤرخ في 29 أبريل من سنة 2024 المتعلق بـ: "الصناعة السينماتوغرافية"، حسب المادة 02 بأنها جملة العمليات الإنتاجية والخدمات المترابطة والمتكاملة التي لها شأن في تجسيد أفلام سينمائية أو الدبلجة وترجمتها، من أجل استغلالها، بالإضافة إلى خدمات تقنية خاصة تلك التي توفرها الاستوديوهات والمدن السينمائية، وبما أن مجال تطبيقها، واستغلال موارد لها علاقة بالثقافة من خلال الإنتاج أو الخدمة، فعائداتها المادية والمعنوية تضاف إلى الاقتصاد الثقافي، فعلى غرار التنوع في الخدمات السينماتوغرافية، طريقة ممارستها حسب التشريع المنصوص عليه، وبغية الاستفادة منها، نجد في الباب الخامس "دعم الصناعة السينماتوغرافية" حسب المواد: من 48 إلى 54 من ذات القانون، بالإضافة إلى تحسين المؤهلات والكفاءات الفنية والتقنية من خلال التكوين المستمر لكل من له صلة بالصناعة السينماتوغرافية حسب ما جاءت به المواد من 55 إلى 59 من الباب السادس في ذات القانون، هذا إلى جانب إجراءات أخرى تنظيمية وغيرها، أتى في المادة 117 من قانون المالية من سنة 2025،

تخصيص ما نسبته 25% مما حصل من النشاط الاشهاري لصالح "الصندوق الوطني لتطوير الصناعة السينماتوغرافية وتقنياتها"، مع تحديد طبيعة ذلك الرسم على تسليم الرخص والتأشيرات المتعلقة بالصناعة السينماتوغرافية حسب المادة 121 من نفس قانون المالية سنة 2025. (الجريدة الرسمية، 2025، الصفحات 36-37)، (الجريدة الرسمية ، 2024، الصفحات 04-12).

4. خاتمة:

يمكن لآلية المقاولاتية أن تقدم قيم مضافة في الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، وهذا التنوع لا يخلو من الاقتصاد الثقافي، هذا الأخير الذي يقدم حلول تشغيلية، حفاظ على التراث، حفاظ على البيئة، استقطاب استثمارات جديدة مختلفة، وأخرى انطلاقا من الابتكار وآلية تروج لهذه المنتجات، الخدمات وعدة من المفاهيم وفق قاعدة جماهيرية واسعة والممثلة أساسا في الصناعة السينماتوغرافية، هذا ما أردنا أن نصبوا إليه من خلال هذه الدراسة بغية وضع توليفة تجمع بين المقاولاتية في الصناعة السينماتوغرافية والموارد الثقافية التي تحظى بها الجزائر خدمة للاقتصاد الثقافي، خاصة في ظل الدعم والمرافقة الذي مني به هذا القطاع.

وبناء على ما قدم يمكن ان نوصي بالآتي:

- تفعيل مفهوم المقاولاتية بالقطاع الثقافي، مع التحسيس لهذه الآلية في أوساط التعليم والتكوين الرسمية، بغية صناعة المفاول الثقافي الذي يستكشف الفرص، من أجل خدمة الاقتصاد الثقافي؛
- التعريف والتحسيس بوجود آليات تدعم وترافق المشاريع ذات طابع المقاولاتية الثقافية وكيفية الاستفادة منها ومن مزاياها؛
- وضع مقررات في البرامج التكوينية لصالح أصحاب المشاريع الضالعة في القطاع الثقافي؛
- التحسيس بأهمية المقاولاتية في الصناعة السينماتوغرافية، التي تقدم إضافة اقتصادية، اجتماعية وبيئية؛
- محاولة الاستفادة من التحول الرقمي عبر التقنيات، التجهيزات والبرمجيات الحديثة، في خضم التنظيم والتشريع المعمول به، ذلك لما له من آثار اقتصادية، اجتماعية وبيئية؛

المقاولاتية الثقافية كآلية لتعزيز الاقتصاد الثقافي في الجزائر -دراسة تحليلية مع الإشارة إلى الصناعة السينماتوغرافية-:

- دعم، ترقية، تثمين وحفظ أعمال القائمين على المقاولاتية في القطاع الثقافي على خلفية بعث روح المقاولاتية لديهم، هذا بعد نشر ثقافتها في أوساطهم؛
- تفعيل وتعزيز المقاولاتية الثقافية بمؤسسات التعليم العالي، التكوين المهني والتمهين، مؤسسات تكوين التي لها صلة بالصناعات التقليدية، الحرفية، الفنون الجميلة، العمران، وغيرها عبر مراكز تطوير المقاولاتية وحاضنات الأعمال بغية توليد أفكار إبداعية تخدم الاقتصاد الثقافي بشكل مستدام؛
- وضع استراتيجية تدمج بين المقاولاتية الثقافية وصناعة المحتوى الرقمي الرأقي، ذلك بمعية الاستفادة من صناعات المحتوى الهادف قصد توظيف مصداقيتهم في الترويج لمختلف المنتجات الثقافية الجزائرية، ضمن مسار بناء صورة ذهنية تعزز من تنافسية تلك المنتجات على الصعيدين المحلي والدولي عبر الفضاء الرقمي.

5. قائمة المراجع

1. هاجر بوزيان الرحامي . (2022). المقاولاتية. عين تموشنت، الجزائر : العالم يقرأ للنشر والتوزيع.
2. عبد الستار محمد العلي، و فايز جمعة صالح النجار. (2019). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
3. الجريدة الرسمية . (1998). القانون 98-04 سنة 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، المادة:87 منه. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد:44.
4. الجريدة الرسمية . (2016). القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17-02-2016 يحدد قائمة إيرادات ونفقات "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد:23، سنة 2016.
5. الجريدة الرسمية . (2020). المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم:20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر ، 2020، المتعم للمرسوم التنفيذي رقم:96-296 الصادر في 08-09-1996 "إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"،. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 70، سنة 2020.
6. الجريدة الرسمية . (2023). المرسوم التنفيذي رقم: 2-330 المؤرخ في 17-09-2023 المتعم للمرسوم التنفيذي رقم:96-296 الصادر في 08-09-1996 والمتضمن "إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونها الأساسي"، . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 62، سنة: 2023.
7. الجريدة الرسمية . (2024). القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09-09-2024 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "مراكز تطوير المقاولاتية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد:70، سنة 2024.
8. الجريدة الرسمية . (2024). قانون رقم:24-07 المؤرخ في 29 افريل 2024 الذي يتعلق بالصناعة السينماتوغرافية . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 31، 2024 .

9. الجريدة الرسمية. (1993). المرسوم التنفيذي رقم: 06-93 الصادر في 02 جانفي 1993 الذي يحدد كيفية تسيير الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 02، سنة 1993.
10. الجريدة الرسمية. (2020). المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، وحاضنة أعمال" مع تحديد مهامها، وتشكيلتها وسيورها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 55، سنة 2020.
11. الجريدة الرسمية. (2024). قانون رقم: 07-24 المؤرخ في 20 شوال عام 1445 الموافق 29 أفريل من عام 2024 والمتعلق بالصناعة السينماتوغرافية، المادة الثانية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 31، عام: 2024.
12. الجريدة الرسمية. (2025). المادتين 117 و 121 من قانون رقم: 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 المتضمن قانون المالية لسنة 2025. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 84، سنة 2025.
13. السعيد قادم. (2021). إقتصاد السينما. مجلة النص، المجلد: 08 (العدد: 03)، 584-600.
14. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2025). أهداف ومهام الوكالة، راجع موقع الوكالة. تاريخ الاسترداد 08 24 2025، من <https://www.angem.dz/>: <https://www.angem.dz/>
15. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA. (2025). [#/https://www.nesda.dz](https://www.nesda.dz). تاريخ الاسترداد 23 08 2025، من <https://www.nesda.dz>: <https://www.nesda.dz>
16. الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي. (2025). الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي. تاريخ الاسترداد 24 08 2025، من <https://anae.dz/>: <https://anae.dz/>
17. أمينة دراج، و بسمة عولي. (2025). مساهمة السياحة الثقافية في تعزيز التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية تبسة. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 10 (العدد: 01)، 703-722.
18. بوجعة مهدي. (2023). دور آليات الدعم الاقتصادية في ترقية الصناعات اليدوية التقليدية والفنية كقطاع اقتصادي وثقافي في الجزائر -تطبيق مقارنة الاقتصاد الثقافي-. الجزائر : أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، تخصص: تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (الجزائر).
19. جلال بغزو ، و أصالة بلسم بوعامر. (2022). دور الاشهار السينمائي في التعريف بالموثوث الثقافي الجزائري اللامادي - الملصق الاشهاري السينمائي لفيلم البوغي انموذجا. مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد: 10 (العدد: 02)، 95-72.
20. جيلالي بلحاج. (2023). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...أي دور لترقية الاستثمار؟ مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد: 11 (العدد: 01)، 233-246.
21. حمزة حسني. (2025). التفاعل بين السينما الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية الناشئة: تحليل شمولي في السياقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية النفسية والثقافية. مجلة آفاق سينمائية، المجلد: 12 (العدد: 01)، 81-109.
22. دليلة بعوش. (2023). دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 02 052 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح - علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد: 09 (العدد: 01)، 243-228.

23. سعاد رزاي، و زاهية توام. (2022). الصناعة السينمائية كركيزة لتعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، المجلد: 17 (العدد: 01)، 458-480.
24. شفيقة صديقي . (2015). أهمية التسويق الثقافي للحفاظ على منتجات الصناعات اليدوية التقليدية والفنية بالجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد: 04 (العدد: 01)، 51-66.
25. عبد الحق شادلي ، و منى كحلوش . (2020). دور السينما السياحية في الترويج السياحي (التجربة الجزائرية نموذجا). مجلة آفاق سينمائية، المجلد: 07 (العدد: 02)، 544-555.
26. علي دبي، أمال درويش، و نادية جيدي. (03، 2021). دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر: واقع وآفاق. تاريخ الاسترداد 19 08، 2025، من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/autres/2021>
27. عمر الدهبي، و ليلي بوكيمش. (2024). التوجه المقاولاتي لدى خريجي التكوين المهني دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني قويدري قادة بزاوية كنتة. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد: 23 (العدد: 03)، 105-123.
28. عمراوي حادة، كريمة فلاح، و رشيد السعيد . (2021). المقاولاتية الحرفية والديناميكية الاجتماعية على ضوء المعطى الثقافي بالجمع الجزائري. مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد: 07 (العدد: 02)، 125-142.
29. محمد بومدين، و عبد الله دليمي. (2017). دور هيئات الضبط الإداري في حماية التراث الثقافي من خلال القانون 98-04 مؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي. مجلة الحوار الفكري، المجلد: 12 (العدد: 14)، 151-168.
30. محمد سفيان بداوي، و ايمان مرابط . (2023). فلسفة المقاولاتية الثقافية في الجزائر -نحو تفعيل دور الثقافة في التنمية الاقتصادية. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد: 11 (العدد: 02)، 444-465.
31. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2025). القرار رقم: 008 المؤرخ في 23-02-2025، الذي يعدل ويتمم القرار رقم 1275 بتاريخ لـ: 25 سبتمبر سنة 2022. تاريخ الاسترداد 24 08، 2025، من مديرية الشؤون القانونية، المديرية الفرعية للأرشيف والوثائق، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الأول من سنة 2025: <https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/bulletin-officiel-ar>
32. وزارة الصناعة. (2025). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. تاريخ الاسترداد 24 08، 2025، من <https://www.industrie.gov.dz/andi/> <https://www.industrie.gov.dz/andi/>
33. Amina Ben Mahrouche. (2022). International Entrepreneurship: Definitions and Evolution of a New Field of Research. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, (volume:05)numero:04). 17-12 ،
34. (2025). مراكز تطوير المقاولاتية. تاريخ الاسترداد 23 08، 2025، من cde-FP. <https://fp.cde.dz/> <https://fp.cde.dz/>
35. Elamine Lakehal. (2025). Assessing the Role of the Film Industry within the U.S. Media and Entertainment Sector and Its Economic Contributions. Ibn Khaldûn Journal of Innovation and Development. 22-10 ،

36. Hafssa KOBIBI .(2024) .Reality and prospects of the film industry in Algeria: A Comparative Study ."The journal of El-Ryssala for media studies ، volume:08)numero:01).99-91 ،
37. Kateryna Yatsko .(2020) .CULTURAL INDUSTRIES AS A METHOD OF SELF-EXPRESSION .Culture and Arts in the Modern World)nombur:21) ،
تم الاسترداد من <http://culture-art-knukim.pp.ua/article/view/208255/208695> 200-191
38. nevena dobreva و stanislav ivanov .(2020) .Cultural entrepreneurship: a review of the literature .Tourism & Management Studies ، volume:16)numero:04).34-23 ،
39. Paksiutov, G. (2021). Transformation of the Global Film Industry: Prospects for Asian Countries. russia in global affairs, volume:19(numero:02), 111-132. Retrieved 08 10, 2025, from <https://eng.globalaffairs.ru/wp-content/uploads/2021/06/111-132.pdf>
40. Viktorija SKVARCIANY و Kristina ASTIKÉ .(2021 ,05 31) . THEORETICAL ASPECTS OF CULTURAL ECONOMICS CONCEPT .
تاريخ الاسترداد 08 10 ,2025 ، من <https://www.researchgate.net/publication/351377357>